جامــعة واســط
مجلـــــة كليـــــة التربيـــة

العدد الحادي والأربعون
الجزء الثاني/تشرين الثاني/٢٠٢٠

منهج الساكناني في شرحه على شافية ابن الحاجب في اعتراضاته على الجاربردي

الباحث: علاء جبار نعمة التميمي أ.د مجيد خير الله راهي الزاملي
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

هذا البحث يتناول منهجية أحد شارحي الشافية وهو الساكنانيّ في اعتراضه على الجاربردي وقد تبين أن الساكنانيّ كان محقاً في أن يخص هذا الشارح بأكثر اعتراضاته التي بينت اجتهاده وعلميته الكبيرة في ميدان اللغة.

Abstract:

This research deals with the methodology of one of Shafi's commentators, who is Al-Sakani, in his objection to Al-Jarbardi. It has been shown that Al-Sakani was right in relation to this explanation of his most objections that showed his diligence and great knowledge in the field of language.

توطئة:

أردنا الحديث في هذا البحث عن منهج السّاكنانيّ في شرحه على شافية ابن الحاجب في اعتراضاته على الجاربردي أحد شراح الشافية؛ لتتكوّن لدينا نظرة عن هذا الشرح، فمن الضروري بيان ذلك حتّى يكون لدينا تصوّر واضح عن اعتراضاته.

ويمكن إبراز منهج السّاكنانيّ في اعتراضاته كالآتي:

جاء في خطبة الشارح ما يبيّن لنا الأسباب التي أراد من خلالها تركيز شرحه في ردود معيّنة واعتراضات على شرّاح اختارهم لكي يبيّن أوهامهم في مسائل مختلفة، وهذا الاعتراض على عدد ليس بقليل من العلماء وراءَه اعتزاز بالنفس، وشعور بالتفرّد في ذلك الجانب، وما يبيّن ذلك قول الشارح نفسه في خطبة كتابه: "كاشفاً عن موارده وافياً بزوائده، كافيا بانحلاله، ناظراً بانخلاله"(١). ففي قوله مبالغة، إذ يرى أنّ في الشافية نقصاً لم يكتمل، وشرحاً لم تُستوفَ أركانه.

وقد كان هناك شارح جاء في المرتبة الأولى من بين المعترض عليهم في متن الشرح، وهو الجاربرديّ شارح الشافية، الذي أتمّها قبل أن يتم السّاكنانيّ شرح الشافية، فضلاً عن الشارحين

الآخرين الذين جاءوا في المرتبة الثانية بعد الجاربرديّ، ولعلّ أسباب الاعتراض جاءت شخصية بالدرجة الأولى؛ لأنّ الجاربرديّ المنسوب إلى جاربرد، من بلدة أغفلت كتب البلدان والمصادر ذكرها؛وذلك لأنها بلدة صغيرة ليست بذات شأن لتذكر، ثمّ عرفت بانتساب الجاربرديّ إليها[٢]. ولعلّ لهذا القول دليلاً على أسباب الاعتراض التي أكثر منها السّاكنانيّ على الجاربرديّ؛ لأنّ رجلاً من قريةٍ صغيرة– "علا صيته وذاعت شهرته عالماً وفقيهاً حين حلّ في تبريز مركز حكم السلاطين الإيلخانيين في العهد المغوليّ"[٣]– يجعل مَن كان من بجدته مركّزا عليه فيما صنّفه من علم يتتبّع أوهامه ويعترض على مسائله، كالسّاكنانيّ الذي يشهد له شرحه على منزلته العلميّة، التي كرّس فيها جلّ مؤاخذاته على الجاربرديّ، حتّى أنَّه يصفه في بعض اعتراضاته بالمقصِّر بقوله: "قال بعض المقصِّرين"[٤].

كما نلحظ في شرحه أنّه في نقل الآراء عن الجاربرديّ يعتمد النقل المباشر من دون تصرّف، إن أراد الاعتراض عليه لوحده، ويلجأ إلى التصرّف بالنصّ في الحال التي يعترض فيها على الجاربرديّ ومن توافق معه[٥]. وهذا يدلّ على أنّ المقصود بقول السّاكنانيّ: "ناطق بمعاثر الشارحين، زائفاً لمزخرفاتهم"[٦]. هو الجاربرديّ بالدرجة الأولى، ثم من جاء معه من الشارحين الذين قصدهم السّاكنانيّ في المتن ودليل ذلك أنه اعترض على الجاربردي في أكثر من مئتي موضع. ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن السّاكنانيّ سوى اسمه ونسبه ونسبته[٧]، وهي بلاد فارس، البلاد التي ينتسب إليها الجاربرديّ[٨]. وهنا يمكن القول: إنّ أسباب الاعتراض أسباب تكاد تكون نفسيّة بالدرجة الأولى؛ لأنّ الجاربرديّ اشتهر وذاع صيته بصورة فاقت السّاكنانيّ بدليل أنّ كتب التراجم التي ذكرت السّاكنانيّ لم تزد شيئاً غير اسمه، وأنّه نحويّ صرفيّ، بينما ذكرت المصادر عن الجاربرديّ شيئاً يفوق ما ذكر به السّاكنانيّ بكثير[٩].

وما يؤيّد أنّ أسباب الاعتراض أسباب نفسيّة ما وجدناه في مقدّمة الشارحين من تشابه في السبب الذي دفع كلّاً منهما إلى تأليف شرحه، وقد ذكرنا ما قاله السّاكنانيّ في مقدّمته. أمّا الجاربرديّ فيقول في مقدمته: "ثمَّ أشار إليَّ جمعٌ من الفضلاء أنْ أكتب له شرحاً ينحلّ به ألفاظه ومعانيه، وينكشف عباراته ومبانيه، وكنت أتعلّل بلعلّ وعسى وسوف وربّما، وذلك لصعوبة المسلك ووعورة المرتقى، حتى توسلوا بما لا تسعني معه المخالفة، وكان ذلك مظنّة من الله تعالى بالمعاونة، وحاولت الوصول إلى حضرة من خصّه الله تعالى بأوفر حظ من العلى، وأوتي من الفضائل العلمية والعملية بالقِدْحين[١٠] الرقيب والمعلّى، ولم يترك في حوز المكارم السنية مكاناً لـ " إلاّ "، وحُقَّ له قول من قال: (من الوافر)

لقد ذلّت له سبل المعاني وفاق الخلق طرّاً بالبيانِ(١١)

وهو الصاحب الأعظم والدستور المفخم، واهب السيف والقلم، سلطان وزراء بني آدم، صاحب ديوان الممالك، المنقذ للخلائق من المهاوي والمهالك... سعد الحق والملّة والدين، ملجأ الأفاضل والأعاظم في العالمين، كهف المظلومين ومغيث الملهوفين، معين الملوك والسلاطين محمد بن الصاحب المعظم والدستور المكرّم أزهد ملوك العالم"(١٢).

فالجاربرديّ يبيّن أنّه وضع هذا الشرح لفائدة لم يكشف النقاب عنها إلى أن ألّف شرح الشافية، ويبيّن علمه الوافر بقوله: "أشار إلي جمع من الفضلاء" إشارة إلى سعة علمه، وأنّ من أشار إليه يؤيّد كلامه بأنّ هناك قصوراً في شروح الشرّاح السابقين.

أمّا السّاكنانيّ فيقول ما هو أشبه بقول الجاربرديّ: "لما رآني إخواني بعض أواني مشتغلاً بحل المعالم والمعاني ممّا في الشافية الذي هو أجلّ المباني، ولم يدرك في وجه الدهور بالمثاني أشاروا إليَّ أن أكتب له شرحاً واضحاً عن مقاصده، كاشفا عن موارده، وافيا بزوائده، كافيا بانحلاله، ناظراً بانخلاله، ناطقا بمعاثر الشارحين، زائفاً لمزخرفاتهم، مبيّنا فيه ما هو الحق، غير تابع لأحد؛ فعليك بالتأمّل في مزالقهم، وأخذ ما هو الحق، والاجتناب عن التعصّب بحسن الاعتقاد؛ فإنّه من وظائف الجهلة. أجبتهم معتصما بحبل الله الوثيق، وعليه التكلان ومنه التوفيق"(١٣).

ففي كلامه ما هو قريب من قول الجاربرديّ، والغاية واحدة كما يبيّن النصّان، لكنّ السّاكنانيّ جمع بين السبب، والردّ على الجاربرديّ بقوله: "زائفاً لمزخرفاتهم" وهو فيه تحقير وتصغير من شأنهم. وهذا القول يؤيّد ما ذهبنا إليه فيما سبق، وهو أنّ السبب سبب نفسيّ بالدرجة الأولى. وسيبيّن البحث الاعتراضات التي كانت صائبة، والأخرى التي جانبت الصواب، ويتبيّن ما ذهب إليه الباحث.

من اعتراضه عليه في السماع

وفي ضمّ النون في حرف الجرّ "عن" عند التقاء الساكنين قال الجاربرديّ: "و"عَنْ" على الأصل فإنّهم يكسرون نونه عند ملاقاة الساكن و"عَنُ الرجلِ" –بالضمّ– ضعيف، وكأنّهم حركوا النون بالضمّ لإتباع ضمّة الجيم كقوله تعالى: ﴿قُلِ انْظُرُواْ﴾(١٤) كأنّ الراء في حكم الساكن إذ المدغم واللسان يرتفع بهما دفعة واحدة"(١٥).

واعترض السّاكنانيّ عليه بقوله: "قال الشارحون: "إنما حركوا عين الرجل بالضم لإتباع ضمة الجيم كقوله: تعالى : ﴿قُلِ انْظُرُواْ﴾ كأن الراء في حكم الساكن؛ إذ المدغم الساكن، واللسان يرفع بهما دفعة" هذا غلط من وجوه:

الاوّل : أنّه توهّم أنّ هذا الحكم مختصّ بهذا الجزء، وليس كذلك؛ لأنّه قاعدة كليّة في لغة ذلك البعض من العرب. الثاني : أنّ الإتباع يتوقّف على أنّ المضموم من كلمة الساكن الثاني، ومن المعلوم انفصالهما حكما؛ لأنّ الساكن الثاني هو اللام، والمضموم هو العين وهو ظاهر. الثالث : أنّه توهّم أنّ الراء في حكم الساكن، وتوهّم أنّه مدغم. وغلطه ممّا لا يخفى على البصير؛ لأنّه متحرّك لفظاً، وحكماً، والساكن هو اللام، وإنّ الراء هو المدغم فيه "[١٦].

ويُردّ هذا الاعتراض بنقاطه الواردة في اعتراض السّاكنانيّ:

أمّا النقطة الأولى، فإنّها ترجّح كفّة الشارح؛ لأنّ ما حكاه العرب وسمع عنهم هو الأرجح من كون ضمّ النون تشبيها بهذه القراءة، وقد ذكرت كتب اللغة وما حكاه العرب عن الأخفش[١٧]؛ لذا يكون ما ذهب إليه السّاكنانيّ هو الأرجح في هذه النقطة.

والنقطة الثانية التي يرى السّاكنانيّ فيها أنّ المعاملة تؤخذ على الأصل وهو ظاهر كلامه، أي إنّه يفكّ اتّصال الألف واللام عن الراء في " الرَّجُلِ ". ثمّ يحكم عليها بالآتي:

اللام الساكنة + الراء المفتوحة + الجيم المضمومة .

وهو بهذا الرأي يلغي التشابه بين " عَنُ الرجلِ " وقوله تعالى : ﴿قُلِ انْظُرُوا﴾[١٨]. وتكون الآية مخالفة للمثال كما في التشابه وكالآتي:

اللام المضمومة + النون الساكنة + الظاء المضمومة

وألف الوصل يتوصّل بها إلى النطق بالساكن.

أمّا النقطة الثالثة، فلعلم الأصوات الحديث رأيه فيها، إذ إنّه يحكم بكون الحرفين المدغمين يعاملان معاملة الحرف الواحد المتحرك لا الساكن، وفي هذا يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : " وهنا يثور أمامنا سؤال عن طبيعة الصوت المضعّف، حين يكون من جنس الصوامت، أيكون حينئذ صامتاً طويلاً، أم صامتاً مكرراً ؟

إنّ العمليّة النطقيّة لصوت صامت، كالدال، تتمثل في الواقع في : وضع طرف اللسان ملامساً للثة وأصول الثنايا، بحيث يحبس الهواء الخارج من الرئتين، مارا بالفمّ، حبساً تاما، ثم يسمح له بالخروج مرّة واحدة في صورة انفجار يتحرّك معه الوتران الصوتيّان، فيكون الصوت المسموع هو "د" ويوصف بأنّه انفجاريّ، لثويّ، مجهور.

فإذا أريد نطق "دال أخرى" بعد هذه الدال الأولى مباشرة، فإن الناطق يزيد من فترة حبس الهواء في المخرج، ويزيد ذلك من توتّر ارتكاز طرف اللسان على اللثّة، ثمّ يحدث انفجار الهواء ليسمع صوت "د" أيضاً، ولا فرق في الحالتين بين نطق "قَدِمَ" و "قَدِّمْ" سوى قصر مدّة حبس الهواء في

الكلمة الأولى، وطولها وتوتّر اللسان في المخرج في الكلمة الثانية"[١٩]. فهو يرى أنّ الحرف المشدّد يستغرق مدّة أطول من الحرف غير المشدّد. هذا من الناحية الصوتيّة، والحكم في الاعتراض السابق قائم على التحليل الصوتيّ؛ لذا كان اللجوء إلى علم الأصوات الحديث، وفي تشبيه الجاربرديّ المثال بالقراءة قصور في المماثلة بين الاستدلالين؛ والاعتراض في جملته يرجح كفّة السّاكنانيّ، ويكون اعتراضه في محلّه كما يبدو.

وفي صَوْغِ اسم الآلة يرى الجاربرديّ أنَّ: "صيغتها المطّردة: "مِفْعَل" و"مِفْعال" و"مِفْعَلَة"، وقيل: " إنّ ما " ألحق به الهاء سماعيّ، وإنّما فصلها عن "المُسعُط" ونحوه ممّا جاء بضمّتين في الحكم بنفي القياس مع أنّ الجميع سماعيّ"[٢٠]. في كلام الجاربرديّ رأي بسماعية صيغ اسم الآلة.

لم يرتضِ ذلك السّاكنانيّ وجاء ردّهُ على هذا الرأي بالرفض قائلا: "وما قال الشارحون: "إنّ الأوزان الثلاثة المذكورة سماعيّة كلّها". باطل؛ لأنّ اختصاص صيغتها بها كاختصاص صيغة اسم الزمان والمكان، واتفقوا على قياسها، وأيضاً إنّه لو كان كذلك لما كان لشذوذ نحو : الْمُسْعُطِ– بضمتين – وجه؛ لعدم مخالفتها بالقياس"[٢١].

في صيغ اسم الآلة الثلاث، ثلاثة أقوال[٢٢]:

الأوّل : فريق يقول بسماعها كلّها.

الثاني : فريق آخرُ – وهو الأكثر – يرى أنّها قياسيّة كلّها.

الثالث : فريق يرى سماعية صيغة " مِفْعَلَة " والقياس في الصيغتين .

وعليه، يكون ما ذهب إليه الجاربرديّ مردودا؛ لأنَّ الإجماع ينفي سماعيّة هذه الأوزان الثلاثة كلّها.

ومن اعتراضه عليه في القياس

وفي معنى المطاوعة قال الجاربرديّ ناقلا قول الزمخشريّ، معترضا عليه في معنى" أَكَبَّ، وأَقْشَعَ" عليها: "قال صاحب "الكشّاف"[٢٣] في تفسير قوله تعالى: **﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبّاً عَلَى** أنّه يُجعل " أكبَّ" مطاوع " كبَّهُ "، ويقال: " كببتُه فأكبَّ" من الغرائب، ونحوه " قشعت الريح السحاب فأقشع"، وما هو كذلك، ولا شيء من بناء " أفعل" مطاوعاً، ولا يُتقِنُ نحو هذا إلاّ حملة كتاب سيبويه، وإنّما " أكبَّ " من باب " أَنْقَضَ" و" أَلاَمَ"ومعناه: دخل في الكبِّ، وصار ذا كبٍّ، وكذلك " أَقْشَعَ السحابُ" إذا دخل في القشع، ومطاوع " كبّ" و" قَشَعَ " " انْكَبَّ" و" انْقَشَعَ" "[٢٥]

وردّ عليه السّاكنانيّ قائلا: "ما قال الشارحون: "إنّه يجيء للمطاوعة كَأَكَبَّ مطاوعُ كَبَّه، وقَشَعَتِ الريحُ السحابَ فَأَقْشَعَ. ثم قالوا: وهو من الغرائب". غير صحيح؛ لأنّه إن أرادوا بالمطاوعة

الصيرورة فَحَقٌّ؛ لأنّها منها بالاتّفاق، إلا أنّه لا وجه للغرابة لكثرتها وعمومها، وإن أرادوا بها معنى غير الصيرورة فباطل؛ لأنّ كلَّ مُطاوع صيرورة بالاتّفاق، ولا عكس كُلِّيًّا؛ فلا وجه للقول بالمباينة الكلّيّة. يعرفه المتأمّل"(٢٦).

ونصُّ الجاربرديّ في هذا المعنى يخالف ما اعترض عليه الشارح تمام المخالفة، وهو بذلك يردّ على الزمخشريّ. والواقع أنه لا وجه لتحامل الجاربرديّ أو السّاكنانيّ على القول بالمطاوعة في هذا المقام؛ لأنّ القول بالمطاوعة في هذه الأمثلة مصرح به من قبل ابن الحاجب نفسه في شرح المفصّل، الذي قال: "وأَقْشَعَ مطاوع قَشَعَ، يقال: قَشَعَ الريِّحُ السَّحاب فأَقْشَعَ وانْقَشَعَ، وأَمَّا "أَلبَّ"...وأَظُنُّه أَكَبَّ فَصُحِّفَ؛ لأَنَّه يقالُ: كبَبْتُه فأَكَبَّ وانْكَب"(٢٧)، وابن مالك الذي قال في شرح التسهيل: "والذي لمطاوعة فَعَلَ... قَشَعَتِ الريح السحاب فأَقْشَعَ، إذا فرّقته فتفرّق، وكببت الرجل فأكَبَّ إذا أسقطته فسقط"(٢٨)، وأبي حيان في قوله: "أَكَبَّ الرجلُ، وَكَبَبْتُه أنا، وَأَقْشَعَ الغيمُ، وَقَشَعَتْهُ الريحُ"(٢٩)، والسيوطيّ في قوله: " كَكَبَبْتُ الرجل فأكَب. وقشَعَت الرِّيح السّحاب فأقْشعَ"(٣٠). وعليه يكون اعتراض الاثنين ليس في محله؛ لأنّه– على ما يبدو –مجانب للصواب.

يرى الجاربرديّ أن صياغة اسم المرّة والهيئة من الثلاثيّ أو الرباعي أو ما كان بناؤه في الأصل على "فَعْلَةٍ"؛ فإنّه يصاغ في ذلك كلّه من الفعل لا من المصدر. وفيه يقول الجاربرديّ: "الفعل الذي يراد بناء المرّة أو النوع منه، إمّا أنْ يكون ثلاثياً أو رباعياً، أمّا الثلاثيّ فإمّا أنْ يكون مجرداً أو مزيداً فيه، أمّا المجرد فإمّا في مصدره التاء أوْ لا، فإنْ لم يكن في مصدره التاء وهو الثلاثيّ المجرّد الذي لا تاء فيه، فالمرّة منه على" فَعْلَة" – بالفتح– والنوع على " فِعْلَة" – بالكسر –، وإنْ كان فيه التاء وهو الثلاثيّ المجرّد الذي فيه التاء، فالمرّة والنوع على مصدره المستعمل، والفارق القرائن كـ" نِشْدَةٍ واحدةٍ" و" نِشدةٍ لطيفةٍ"، فالأولى للمرّة والثانية للنوع"(٣١).

يرى السّاكنانيّ أنّ ما ذهب إليه الجاربرديّ باطل؛ فقال: "قال الشارحون: "الفعل الذي يراد بناء المرة، أو النوع منه ..." إلى آخر ما قال باطل؛ لأنّهما لا يبنيان من الفعل. وهو ظاهر"(٣٢).

يصاغ اسم المرّة والهيئة من المصدر، لا من الفعل، على ما ذهب إليه الجاربرديّ، وفي ذلك يقول الجرجاني: "وإذا كان المصدر من الثلاثيّ على "فَعْلَة" بفتح الفاء يكون للمرّة، كَـ: قَوْمَة ورَحْمَة وخَشْيَة"(٣٣). أما الشرّاح الآخرون، فقال الرضيّ: " اعلم أنّ بناءَ المرّة إمّا أن يكون من الثلاثيّ المجرّد أو غيره، والثلاثيّ المجرّد إمّا مجرّد عن التاء أولا"(٣٤). فلم يصرح بأنّه من مشتقّ من الفعل بل إنّه قصد بقوله هذا أنّه يصاغ من مصدر الثلاثيّ المجرّد، وإلى القصد نفسه يفسّر كلام ركن الدين: " بناء المرّة الواحدة من الثلاثيّ المجرد من الزوائد الَّذي لا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَة"(٣٥). أمّا اليزديّ فقد صرّح

بصياغته من المصدر، فقال: "من عوارض المصدر أن تقصد إلى واحدة من المرّات من حقيقته، ويسمّى هذا مرّة، وأن تقصد خصوصيّته باعتبار من الاعتبارات، ويسمّى هذا نوعا. أمّا الأوّل فلا يخلو من أن يكون المصدر الذي تريد منه المرّة..."(٣٦). ومثّله نقره كار، فقد صرح بصياغته من المصدر، فقال: " "والمرة من الثلاثيّ المجرد ممّا لا تاء فيه" من المصادر على فَعْلَةٍ"(٣٧). ومثّله الأنصاريّ في قوله: " " والمرّة من الثلاثيّ المجرّد" المشتقّ "ممّا" أي من مصدر " لا تاء فيه على فَعْلة" "(٣٨). ولم يصرّح أحد ممّا وقفت عليه من المصادر التي ذكرت اسم المرّة أو الهيئة، بأنّهما مصاغان من الفعل(٣٩)، وعليه يكون اعتراض السّاكنانيّ لا داعي له.

ومن اعتراضه عليه في التعليل

يعلّل الجاربرديّ لتعدية الفعل "رَحُبَ" بشذوذ تعديته، فهو عنده على تقدير حذف الحرف الجارّ، وإنّما حذف حرف الجرّ لكثرة الاستعمال؛ إذ يقول: "أنّ " فعُل" قد جاء متعدّياً، فأجاب بأنّه شاذّ، والأصل: رَحُبَتْ بك، وكثر استعماله حتّى حذفوا الباء اختصاراً، فهو غير متعدٍّ في الحقيقة فإنك لو قلت في " شرُفتُ بكذا" "شرفت كذا" لا يكون متعدّياً، فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدّي، إذ هو مُلبس"(٤٠).

ويردّ السّاكنانيّ على هذا التوجيه الذي قال به الجاربرديّ، فهو عنده أنّ هذا التعليل لا وجه له يقيمه، فالحذف مختصّ بالضرورة لا بالسعة، والتقدير يكون في الحذف ولا ارتباط له بالتعدية(٤١)، ثم ردّ قائلًا: "وهو باطل أيضًا لاتفاق النحويّين أجمع من المتقدّمين والمتأخّرين على أنّه متعدّ بأحد الاعتبارين المذكورين، وأيضاً أن الكلام التفسيريّ يدلّ على فساده كما لا يخفى ذلك على العاقل.

فإن قلت كيف تصنع بـ" قُلْتُهْ"؛ إذ الأصل: قَوُلْتُهُ- بالضمّ فإنّه متعدّ بالاتّفاق. قلت: هذا ممّا أثبته الكسائيّ، ومنعه سيبويه"(٤٢).

تباينت آراء العلماء في توجيه هذه الكلمة؛ إذ يقول الخليل: "وقال نَصْرُ بنُ سَيّار: أَرَحُبكُمُ الدُّخول في طاعة الكِرْمانيّ؟، أي: أَوَسِعكُمْ؟. هذه كلمة شاذّة على فَعُلَ مُجاوِزٍ، وفَعُلَ لا يُجاوز أبداً"(٤٣). وقال الأزهريّ(٣٧٠هـ): "لَا يجوز رحُبَكُم عِنْد النَّحْوِيين، وَنصر لَيْسَ بحُجَّة"(٤٤). وقال الفيروزآبادي(٨١٧هـ): "ورَحُبَكُمُ الدُّخُولُ في طاعَتِهِ، كَكَرُمَ: وسِعَكُمْ، شاذٌّ، لأَنَّ فَعُلَ لَيْسَتْ مُتَعَدِّيَةً، إلاَّ أنَّ أبا عَلِيٍّ حَكَى عن هُذَيْلٍ تَعْدِيَتَهَا"(٤٥).

وبناءً على تلك النصوص يمكننا أن نخرج بالتوجيهات الآتية:

أ- نقل الخليل سماعها، وقضى بشذوذها؛ لأن "فعُل" لا يكون إلّا لازما، فتبعه الشارح السّاكنانيّ.

ب- قول الأزهريّ بأنّ نصراً ليس حجة، ويمكننا القول: لِمَ لا يكون نصر حجّة، وقد عاش ومات في عصر الاحتجاج؟.

ج- قول أبي علي الفارسيّ بأنّ فَعُلَ متعدٍّ على لغة هذيل، وعليه فلا شذوذ.

أمّا ما ذهب إليه الجاربرديّ، فقد ردّه الرضيّ، ووصفه بأنّه "فيه تعسّف لا معنى له"(٤٦)، وعليه يكون اعتراض السّاكنانيّ غير مردود.

يعلّل الجاربرديّ لورود " أَبَى- يَأْبَى" على الباب الثالث، ويرى أنّه جاء شذوذا؛ لأنّه ليس حلقيَّ العين أو اللام، قائلا: "قوله: " وشذّ أَبَى يَأْبَى" إذ ليس عينه ولا لامه حرف حلق غير ألف، والألف منقلبة عن الياء، فلا يجوز أنْ يكون الفتح لأجلها، إذ انقلاب الياء إلى الألف للفتح، فلو كان الفتح لأجلها لَزِمَ الدور، وكأنّهم لمّا علموا أنّ الياء تنقلب ألفاً على تقدير فتح العين سوّغوا فتحها، إذ يكون – حينئذ- مع حرف الحلق، أو حملوه على " مَنَعَ يَمْنَعُ" لأنّه بمعناه"(٤٧).

ومعنى قوله: إنّه يمكن أن يكون فتح عين الفعل لأجل الألف؛ لأنّها في الأصل منقلبة عن الياء، فسوّغوا فتح عين الفعل؛ لأنّ الياء انقلبت ألفا. كما يرى أنّ شذوذه محمول على " مَنَعَ يَمْنَعُ "؛ لأنّهما بمعنى واحد.

وردّ عليه السّاكنانيّ قائلاً: "باطل؛ لأنّ الألف بعد ثبوت الفتح؛ فيكون سابقاً عليه؛ فلا يكون معه. أو نقول: إنّ الفتح علّة ثبوته؛ لأنّه علّة الإعلال؛ فكان سابقاً بالضرورة؛ فانتفى المعيّة. أو نقول: علّة الفتح حرف الحلق في أحدهما بالاتّفاق؛ فلا وجه لحمله على يَمْنَعُ"(٤٨).

يكون الباب الثالث في الأفعال التي عينها أو لامها حرفاً حلقيًا(٤٩). نحو: سأل، قرأ. أما أَبَى – يَأْبَى، فمخالف لهذا الباب؛ إذ إن عينه أو لامه ليسا حرفاً حلقياً، ويرى سيبويه أنّ" أَبَى يَأْبَى" "شبّهوه بيقرأ. وفي يأبى وجهٌ آخر: أن يكون فيه مثل حَسِبَ يَحْسِبُ، فُتِحَا كما كُسِرَا"(٥٠). والوجه الثاني الذي أقرّه سيبويه فيه هو أنّه من باب " فَعِل . يَفْعِل"، أي أنّه مثل: "حَسِبَ: يَحْسِب" والأصل " أَبِيَ: يأبِي" وفتحت العين فيه طلباً للخفّة.

أما المبرّد، فرأى أنّ الألف من حروف الحلق، وأنّ عين الفعل فتحت لأجل مناسبة اللام، فهو يرى أنّها "من حروف الحلق ولكن لم نَذْكرها، لأنها لا تكون أصلاً"(٥١)، وقال في المقتضب: "لا تكون إلَّا بدلاً أَو زائدة. وإنَّما هي هواءُ في الحلق يسمّيها النحويّون الحرف الهاويّ"(٥٢). على هذا يكون عنده من الباب الثالث؛ لأنّ الفتح أصل فيه ماضياً ومضارعاً.

وخالف أبو علي الفارسيّ رأي المبرّد، واصفًا إيّاه بالندرة، قائلا: "وهذا الحرفُ حرفٌ نادرٌ، وذاك أنّه جاءَ على "فَعَلَ يَفْعَلُ" وليس عينُهُ ولا لامُهُ من حُروفِ الحَلْق كـ(جَبَه . يَجْبَهُ، وقَلَع . يَقْلَعُ، وشَهَق . يَشْهَقُ)، فجاءَ هذا الحرفُ مخالفاً لما عليه الجمهورُ والكثرةُ، ومثاله أيضاً جَبَى يَجْبَى إذا جَمْع الماءَ في الحوضِ، وقَلَى يَقْلَى"(٥٣). وقد حكم الفرّاء وابن السكّيت(٢٤٤هـ) وثعلب(٢٩١هـ) بشذوذه، وقياسه عندهم كـ"أتى-يأتي"(٥٤). ورأى ابن جني وابنّ سيده أن هذا الفعل من تداخل اللغات، فابن جنّيّ يرى أنّه جاء من باب "نَصَرَ"، وابن سيده رأى أنّه جاء من باب "عَلِمَ"(٥٥). ومنهم من حمل "أَبَىَ يَأْبَى" "مَنَعَ يَمْنَعُ"؛ لأنّهما بمعنى واحد(٥٦). والحكم بشذوذ هذا الفعل باطل؛ لأنه وارد في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿**وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ**﴾(٥٧).

والاعتراض ها هنا في توجيه الجاربرديّ الفتح في الحالين. ولعلّ الرأي القائل: إنه من تداخل اللغات؛ هو الرأي الأرجح؛ لأنّه ورد فيه أَبَىَ يَأْبَى. كما أن لرأي سيبويه صحّة، وهو أن أبى كـ(قَرَأَ)؛ لأنّ الألف تقارب الهمزة. وعليه يكون اعتراض السّاكنانيّ مقبولا.

ومن اعتراضه عليه في الحدود

وفي حدّ المغالبة في " فَعَلَ " قال الجاربرديّ: "يعني بـ" المغالبة " ما يذكر بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب"(٥٨).

فهو يرى أنّ المغالبة مشاركة بين طرفين، والإسناد فيها يكون إلى الغالب.

وهذا الحدّ مرفوض عند الساكاني الذي اعترض عليه قائلا: "المراد بالمغالبة: ما يذكر بعد المفاعلة مسندًا إلى الغالب باطل؛ لأنّ المقصود بالمفاعلة: المشاركة بالاتّفاق، والمذكور بعدها لغير المشاركة؛ فلا يكون الشيء مرادًا بنقيضه، وهو ظاهر.

وأيضًا المغالبة هو المفاعلة اتفاقًا؛ فلو كان المذكور بعدها هو المفاعلة فيصير تقرير المعنى: المراد بالمفاعلة ما يُذكر بعد المفاعلة، أو المراد بالمغالبة: ما يذكر بعد المغالبة وفسادها لا يخفى على العاقل"(٥٩).

اعتراض السّاكنانيّ على الجاربرديّ في المغالبة، مجتزءًا من شرحه النصّ المذكور أعلاه، مبيّنًا أنّ الجاربرديّ ألغى معنى المشاركة في هذا النص. وقد عرّف الرضيّ المغالبة قائلاً: "ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلا متعدّيًا"(٦٠).

وقال ركن الدين: "والمراد بباب المغالبة أن يقصد كلّ واحد من الاثنين غَلَبَة الآخر في الفعل المقصود لهما، فيسند الفعل إلى الغالب منهما"(٦١).

وعرّفها أبو جعفر الأندلسيّ(ت٧٧٩هـ) قائلاً: "أَنْ يَقْصِدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الاثْنَيْنِ غَلَبَةَ الآخَر، فِي الفِعْلِ المَقْصُودِ لَهُمَا، فَيُسْنَدُ الفِعْلُ إِلَى الغَالِبِ مِنْهُمَا، فَإِذَا قِيلَ: خَاصَمَ زَيْدٌ عَمْراً فَتعَلَمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَصَدَ أَنْ يَغْلِبَ صَاحِبَهُ فِي الخُصُومَةِ"(٦٢).

وصاحب الكنّاش: "وهو أن يكون الفعل بين اثنين، ويغلب أحدُهما، فيقع بفتح عين الماضي وضمّ المستقبل؛ نحو: "كارمته فكرمته أكرمُهُ" و"خاصمني فخَصَمَتهُ أخصمُهُ"، و"كاثرني فكثرته أكثُرُهُ""(٦٣).

وقال فيها اليزديّ: "معناه إسناد الغلبة في فعل يكون لاثنين فيه مشاركة بعد المشاركة إلى أحدهما بطريق الفاعلية"(٦٤).

وقال ابن الجماعة: "يُرِيدُ بِفِعْلِ المُغَالَبَةِ، الفِعْلِ الذي يذْكَرُ بَعْدَ الفِعْلِ الدَّالَ على الفَاعَلِيَةِ مُسْتَنِدًا إلى الغَالِبِ في الماضي أو المُسْتَقْبَلِ"(٦٥).

وعرفها نقره كار قائلاً: "هو أن يغلب أحد المشاركين في معنى المصدر على الآخر"(٦٦).

وتابع الأنصاريّ في تعريفه الجاربرديّ(٦٧).

والواضح أنّ تعريف العلماء للمغالبة لم يلغِ المشاركة، كما أنّ الجاربرديّ لم يلغها، وما يثبت ذلك قوله: "فإذا قلت:" كارمني" اقتضى أنْ يكون من غيرك اليك كَرَمٌ مثل ما كان منك إليه، فإنْ غلبته في الكرم وأردت بيانه فَتَبنِيه على " فَعَلَ " – بفتح العين– لكثرة معانيه، ثمَّ خصّوا من أبوابه بالردِّ إليها ما كان عين مضارعه مضموماً، وإنْ كان من غير هذا الباب، نحو " كارمني فكَرَمْتُه" " يكارمني فأكرمه " و" ضاربني فضربته" "يضاربني فأضربه"، فهذا ضربته وضربك، ولكنك غلبته في الضرب، ويجوز أنّ لا تكون ضربته ولا ضربك، ولكنكما ضربتما غيركما لتغلبه في ذلك او ليغلبك، وكذا البواقي"(٦٨).

إذ إنّه بيّن نقيض ما أراده السّاكنانيّ عن طريق عرض المثال وشرحه. وعليه، يكون اعتراض السّاكنانيّ ليس له وجه من الصحّة.

وفي حدّ الاتّخاذ في " تَفَعَّلَ " يقول الجاربرديّ: "المراد بالاتّخاذ جعلُ الفاعل المفعولَ أصل الفعل، نحو" توسّدتُ التراب " أي، اتّخذته وِسادة"(٦٩).

فهو يجعل المفعول أصل الفعل في هذا الحدّ.

وهذ القول غير مقبول عند السّاكنانيّ الذي اعترض عليه قائلا: "وهو: إظهار الفاعلِ أصل فعلِهِ من المفعول كقولك: تَوَسَّدْتُ التُّرابَ أي: أَظْهَرْتُ منه الوسادة ... وما قال الشارحون:" المراد بالاتّخاذ جعلُ الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعل باطل؛ لأن نفسه لا يكون إياه، بل المراد ما ذكرنا "(٧٠).

اعتراض السّاكنانيّ في حدّ الاتّخاذ الذي يرى فيه الجاربرديّ أنّه جعل الفاعل المفعول أصل الفعل، وليس ذلك بصحيح؛ لأنّ الجاربرديّ بهذا التعريف عكس المعنى؛ إذ إنّه لا يصلح في هذه الحال. وقد تنبّه ابن جماعة إلى هذا الخلط قائلًا: "ولو قال جعل أصل الفعل مفعولًا؛ لكان أولى؛ لأنّ المعنى عليه"(٧١).

أمّا حدّ الاتّخاذ،فقد أشار إليه شرّاح الشافية،منهم ركن الدين؛إذ يقول:"لاتّخاذ أصل ما اشتقّ منه ذلك الفعل نحو:توسَّدت الحجر؛أي: اتخذت الحجر وسادة.ومنه تَبَنَّاه"(٧٢).

ولا يختلف عنه تعريف السّاكنانيّ، فالمعنى واحد. أمّا ابن جماعة، فلا يختلف عن السّاكنانيّ؛ لأنّ مؤاخذته الجاربرديّ توافق تعريف السّاكنانيّ.

ولم يضع اليزديّ تعريفًا للاتّخاذ، ويوضح ذلك قوله: "ويجيء أيضا لاتّخاذ ما يشتقّ هو منه، وهو أمّا أن يكون صورة، كما تقول: توسّدت اللبنة، فإنّه بمعنى اتّخذتها وسادة، والوسادة هي الأصل الذي اشتقّ منه توسّد. وأمّا أن يكون معنى، وهو كقولك: تبنّيت زيدا، فإنّه بمعنى اتّخذته ابنا، والابن الأصل المشتقّ منه تبنّى، واتّخاذك زيدا ابنا ليس ممّا يتعلّق بالصورة والحسّ؛ بل بالمعنى، بخلاف توسّد"(٧٣). فهو يقرر أن اشتقاق الاتّخاذ كما قرّره السّاكنانيّ. وقد صرّح نقره كار بمثل ما أثبته الجاربرديّ إذ يقول: "اتّخاذ فاعله وجعله مفعوله أصل الفعل"(٧٤).

أمّا الأنصاري، فهو موافق للجاربرديّ؛ لأنّه أخذ تعريفه للاتّخاذ، إذ يقول: "جعل الفاعل المفعول أصل الفعل"(٧٥). لذا يكون اعتراض السّاكنانيّ مقبولاً.

ومن اعتراضه عليه في القواعد

وفي بيان باب المغالبة يقول الجاربرديّ: "وباب المغالبة"... المقصود بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعلة على الآخر، ... ثمَّ خصّوا من أبوابه بالرد إليها ما كان عين مضارعه مضموماً، وإنْ كان من غير هذا الباب، نحو " كَارَمَنِي فكَرَمْتُه" "يُكَارِمُنِي فَأَكْرُمُهُ" و" ضَارَبَنِي فَضَرَبْتُهُ" "يُضَارِبُنِي فَأَضْرُبُهُ"، فهذا ضَرَبْتَهُ وضَرَبَكَ، ولكنّك غلبته في الضرب، ويجوز أنّ لا تكون ضَرَبْتَهُ وضَرَبَكَ ، ولكنّكما ضَرَبْتُماَ غيركما لتغلبه في ذلك أو ليغلبك، وكذا البواقي. وإنّما فعلوا كذلك؛ لأنّ " الفَعْل " بمعنى المغالبة قد جاء كثيراً من هذا الباب، نحو " الكَبْر" وهو الغلبة بالكِبَر، و" الكَثْر" وهو الغلبة بالكثرة، و" القَمْر" وهو الغلبة بالقمار، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضاً إليه ليدلّ على المراد الموضوع له. ثمَّ استثنى من هذه القاعدة معتلّ الفاء، واوياً كان نحو "وَعَدَ" أو يائيّاً نحو " يَسَر" فإنّه

لا ينقل إلى " يَفعُل" – بالضمّ– لئلا يلزم خلاف لغتهم"[٧٦]. إذ يرى أنّه استثني من باب المغالبة ما كان معتلّ الفاء بالواو أو الياء.

ولم يكن هذا التوجيه مقبولاً عند السّاكنانيّ الذي ردّ عليه قائلاً: "وما قال الشارحون: "استثني معتلّ الفاء واويّا كان نحو: وعد، أو يائيّا نحو: يسر، فإنّه لا ينقل إلى " يفعل" –بالضمّ– لئلا يلزم خلاف لغتهم". باطل؛ لأنّه إن أراد أنّ الفعل المعتلّ الفاء من الياء كالواو في وجوب الكسر فباطل؛ لأنّ الكسر في الياء غير واجب بل حكمه حكم الصحيح، وإن أراد أنّه لا يوجد مثال مضموم العين فيهما فباطل؛ لثبوت وَسُمَ يَوْسُمُ، وَيَسَرَ يَيْسُر –بالضمّ فيهما– اتّفاقاً"[٧٧].

وما ذهب إليه الجاربرديّ لم يرد عند اللغويّين، إذ كان مقتصرا على المثال الواويّ لا غير، فسيبويه يقول: "وتقول خاَصمني فخصمتُه أخْصمُهُ، وكذلك جميع ما كان من هذا الباب، إلا ما كان من الياء مثل رَميتَ وبعتُ، وما كان باب وعَدَ، فإنّ ذلك لا يكون إلَّا على أفعِلُه، لأنّه لا يختلف ولا يجيء إلا على يَفعِلُ"[٧٨]. وفي الصحاح: "وأمّا ما كان من المعتلّ مثل وجدت وبعت ورميت وخشيت وسعيت، فإنّ جميع ذلك يرد إلى الكسر، إلا ذوات الواو فإنها ترد إلى الضمّ تقول: رَاضَيْتُهُ فَرَضَوْتُهُ أَرْضُوهُ وخَاوَفَنِي فَخِفْتُهُ أَخُوفُهُ"[٧٩]. وفي شرح المفصّل: "وفعلُ المغالبة متعدّ، فلم يأتِ عليه. ومضارعُه مضمومٌ، لأنّه يجري مجرى الغرائز، إذ كان موضوعًا للغالب، فصار كالخصلة له، إلَّا أن يكون لامه أو عينه ياءً، أو فاؤه واوًا، فإنّه يلزم مضارعَه الكسرُ، نحوَ: "خايَرَني، فخِرْته، أخِيرُه"، و"رأمّاني، فَرَمَيْتُه، أرْمِيه"، و"واعدني، فوعدتُه، أعِدُه"، و"واحلني، فوحلتُه، أحِلُه"؛ لأنّ الكسر له في الوصل قياسًا مستمرًا لا ينكسر، فجاؤوا به هنا على مِنْهاجه"[٨٠]. وفي الممتع:"فإن كان مُعتلَّ الفاء بالواو فإنَّ مضارعه أبدًا على "يَفْعِل"بكسر العين، نحو: "وَعَدَ يَعِدُ" و"وَزَنَ يَزِنُ""[٨١]. وهذا الرأي الذي ذهب إليه الجاربرديّ مقتصر على شرحه، إذ إنّه لم يرد عند غيره سواء أ كان من المصنّفين أم الشرّاح. لذا، يكون اعتراض السّاكنانيّ في محلّه.

والإمالة في نحو" حَيَوان " قليل على رأي العلماء، لكنّ الجاربرديّ جاء بقول مخالف لما ذهبوا إليه، إذ يقول: "وعدم إمالة " حَيَوان" و"سيسبان" لم أجده صريحاً في كلامهم لكنّي استنبطه من القواعد التي ذكروها والمسائل التي سردوها"[٨٢].

وقال السّاكنانيّ: "هذا هو السبب الثاني من أسباب الإمالة. وإذا عرفت هذا فنقول: إن الياء إنما تؤثر في الإمالة إذا كانت قبل الألف وهو على وجهين: أحدهما أنّ تكون الفتحة ممالة عليها كسَيَال. وثانيهما: أنّ تكون الفاصلة بينهما بمتحرك والياء ساكنة كشَيْبَان –من الشيب– غير منصرف للزيادة والعلميّة... وإن كان بينهما فاصلة لا يخلو أمّا أن يكون بحرف، أو أكثر: فإن كان بحرف

جازت الإمالة –أيضا– سواء كانت الياء ساكنة كشيبان، أو متحركة كحيوان، إلا أنّ الإمالة في الأوّل أكثر منها في الثاني... قال الشارحون: وإن كانت الياء غير المجاورة متحرّكة كما في حيوان، أو تكون الفاصلة أكثر من حرف واحد لم يجز إمالته. هذا فاسد لما تقدم، فعليك بالتأمّل"(٨٣).

يرى السّاكنانيّ أنّ إمالة هذا القسم جائز، خلافا للجاربرديّ الذي يرى عدم إمالة هذا القسم، وهو أنه إذا وقعت الياء قبل الألف بحرف.

وما وقفت عليه أنّ إمالة هذا القسم جائز، ولم يمنعه أحد؛ وإنّما جعلوه أضعف من إمالة الياء الساكنة الواقعة قبل الألف بحرف. يقول ابن يعيش: "والإمالةُ للياء الساكنة من نحو: "شَيْبَان"، و"عَيْلَان" أقوى من الإمالة للياء المتحرّكة من نحو "الحَيَوان"، و"المَيَلان"؛ لأنّ الساكنة أكثرُ لِينًا واستثقالًا، فكانت أدعى للإمالة"(٨٤).

وإلى ذلك ذهب ابن مالك قائلاً: "ومن أسباب إمالة الألف: تقدّمها على ياء كـ"بَايَعَ"، أو تأخّرها عنها متصلة كـ"بيان" أو منفصلة بحرف كـ"شيبان، ضربت يداه"، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: "بينها""(٨٥). وبيّن الرضيّ ذلك في قوله: " أقول: الياء: إمّا أن تكون قبل الألف، أو بعدها: فالتي قبلها إنما تؤثّر إذا اتصلت بالألف كسَيَال، وهو شجر ذو شوك، لأنّ الحركة بعد الحرف؛ فالفتحة بعد الياء، فصارت الياء المفتوحة كالكسرة قبل الفتحة في نحو عِمَاد، وتؤثر أيضاً إذا اتصلت بحرف الألف: إما ساكنةً نحو" شَيْبَانَ" أو متحركة كالْحَيَوان وَالْحَيَدَان، وإذا كانت الياء التي هي قبل حرف الألف مدغما فيها كالْكَيَّال، أو كانت قبل الياء التي هي حرف ألفِ كسرةٌ كالعيان كانت الإمالة أقوى، و دونها الياء المخففة التي هي حرف الألف الكائنة بعد فتحة كشوك السَّيَال، أو بعد ضمّة كالْهُيَام، ودونها الياء الساكنة المتصلة بحرف الألف كَشَيْبَان، ودونها المتصلة بها المتحركة كالْحَيَدَان"(٨٦). وقال أبو حيّان الأندلسيّ: "فالياءُ تُمالُ الألفُ لأجلها إذا اتّصلت متقدمة نحو: سَيَّال، وَضَيَّاح، وَبَيَّاع وهي في المشدّدة أَقْوَى منها في المخفّفة، أَوْ انْفَصَلتْ عن الألف بِحَرْفٍ نحو: شَيْبَان والحيوان"(٨٧). وبهاء الدين بن عقيل الذي يقول: " نحو: شيبان وحيوان؛ والإمالة مع الياء الساكنة، أقوى منها مع المتحرّكة، لأنّ الانخفاض في الساكنة أظهر، لقربها من حرف المدّ"(٨٨).

أمّا شرّاح الشافية، فمنهم من ذهب إلى الجواز في ذلك، ومنهم من وافق الجاربرديّ، ولم يتطرّق ركن الدين واليزديّ إلى نحو هذا. أمّا ابن جماعة فقد خالف الجاربرديّ قائلاً:" قوله:" وعدم إمالة حيوان" صرّح الشيخ أبو حيّان وغيره بجواز الإمالة فيه في الجملة قالوا: الإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت متحركة نحو: الحيوان، ورأيت يداً في الوقف؛ لأنّ الانخفاض في الساكنة

أظهر لقربها من حرف المدّ انتهى"[٨٩]. ووافق نقره كار الجاربرديّ قائلاً: "أمّا إذا كانت الياء متحركة نحو حيوان ... فلا يمال"[٩٠]. وإلى ذلك ذهب الأنصاريّ[٩١].

ومن اعتراضه عليه في الأحكام الصرفية

قال الجاربرديّ في أصل " قسي ": "" ورجل متقوّس" أي، معه قوسه، يدلّ على أنّ أصله " قووس" ، فقدّم اللام إلى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين، فحصل " قُسُوٌ"، فقلبت الواو المتطرفة ياءً فصار " قُسُويٌ "، اجتمعت الواو والياء، والسابق ساكن، قلبت الواو ياءٌ وأدغمت فيها، ثمَّ كسر السين ليناسب الياء فصار " قُسِيّاً "، ثقل النقل من الضمة إلى الكسرة، فقلبوا ضمة القاف كسرة للإتباع فصار " قِسِيّاً " فوزنه " فِلِيعٌ "، قال في (الصحاح)[٩٢]: فإذا نسبت إليها قلت:" قُسَوِيّ "، لأنّها " فلوع" مغيّر من " فُعُول " فتردَّها إليه"[٩٣].

وردّ السّاكنانيّ على هذا التوجيه قائلًا: "ومن الأمثلة الاشتقاقية هذه؛ إذ التَّقَوُّس، والتَّقْوِيس، والمُقَاوَسَة، والقِوَاس، والقَوْس يدلّ على أنّ الأصل فيه قُوْوْسٌ على حدّ قُلُوسٍ قلبت العين إلى اللام والواو الزائد تابعة له فيه، ثمَّ قلبت الواو ياءً لتطرّفها بعد ضمّة؛ إذ لا عبرة بالمدّة الفاصلة في الجمع، ثمَّ قلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وسُكِّنَ السابق، ثمَّ أدغم ، ثمَّ كُسِرَ ما قبلها للتناسب، ثمَّ كُسِرَ الفاء – ايضاً – لئلا يلزم النقل من الضمّة إلى الكسرة. أو نقول: قُلبت الواو الاخيرة ياء لكونها رابعة بعد غير الضمّة، ثمَّ أُعِلَّ على ما تقدّم فصار قِسِيًّا على وزن " فِلِيْعٍ " مُغير" فُلُوْعٍ "، وهو مُغَّير من " فُعُوْلٍ " قيل : قُلبَ في المفرد، ثمَّ أُعِلَّ على ما تقدّم وما قال الشارحون في هذا المقام: "وإذا نسب إليها قلت: قُسَوِيٌّ؛ لأنها "قُلُوْعٌ" مُغير من" فُعُوْلٍ "؛ فتردّها إليه". باطل من وجوه: الأوّل: أن البحث عنه بوصف النسبة غير مناسب في هذا المقام، وهو ظاهر. والثاني: أنّه لا يجوز النسبة إلى الجمع، بل يجب ردّه إلى الواحد و سيجيء بحثه إن شاء الله تعالى والثالث: أنّه لم يكن " قُلُوْعاً " مُغيراً من" فُعُوْلٍ"، بل هو " فِلِيْعٌ " مُغيرٌ من" الفُلُوْعِ"، المُغير من" الفُعُوْلٍ"، إلا أن يقال: إنّ المراد به ما وقع في النسبة دون المنسوب إليه .وفيه تعسّف ظاهر"[٩٤]. واعتراض السّاكنانيّ تنقصه الدقّة في شيئين:

الأول: أن القائل ليس الجاربرديّ؛ لأنّ الشارح قال: "قال الشارحون" فهو يقصد الجاربردي، والنص في الشرح منسوب إلى الجوهريّ[٩٥].

الثاني: كان يجب عليه النظر فيه قبل إطلاق اعتراضه، إذ يقول الجاربرديّ قبل كلامه هذا: "أصله " قُوُوسٌ"، فقدّم اللام إلى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمّتين والواوين، فحصل" قُسُوٌ"، فقلبت الواو المتطرفة ياءً فصار" قُسُويٌ"، اجتمعت الواو والياء، والسابق ساكن، قلبت الواو ياءٌ وأدغمت فيها، ثمَّ

كسر السين ليناسب الياء فصار " قُسِيّاً"، ثقل النقل من الضمّة إلى الكسرة، فقلبوا ضمّة القاف كسرة للإتباع فصار " قِسِيّاً " فوزنه " فِلِيعٌ ""[٩٦]. وهو تابع لسيبويه الذي يقول: "تقول في الإضافة إلى قِسِيّ وثِدِيّ: ثُدَوِيٌّ وقُسَوِيٌّ؛ لأنَّها فُعولٌ فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلَّةُ صارتا على الأصل"[٩٧].

أمّا عن وزن " قِسِيّ "، فهو " فِلِيعٌ " بالإجماع، إذ يقول الأخفش: "والمسموع من "قِسِيّ" " فِلِيعٌ"[٩٨].

وعليه يكون اعتراض السّاكنانيّ ليس في محلّه؛ لأنّه اعتراض تنقصه الدقّة في تحرّي الآراء.

وفي اشتقاق" تَمَعْدَدَ "، يقول الجاربرديّ: "فإنْ قيل: ولم يعتدَّ بـ" تَمَسْكَنَ" و" تَمَدْرَعَ" و" تَمَنْدَلَ"، وجُعِلَت خارجة عن القياس حتى لم يُتمسّك بها في أصالة ميم " مسكين" و" مِدرع" و"مِنديل" فَلِمَ لم يُجعل مثله في " تمعددوا" بأنْ يجعل خارجاً عن القياس فلا يُتَمَسَّك به في أصالة ميم " مَعَدّ "؟ قلت: لأنّ الاشتقاق دلَّ على زيادة الميم في تلك الأمثلة فلا وجه لمخالفته؛ لأنّه – كما عرفت– أوضح الدلائل، وأمّا " تمعددوا" فلم يدلّ الاشتقاق على كون ميمه زائدة، فلا يلزم الحكم على " تمعددوا" بأنّه " تفعللوا" لِجَرْيِهِ على القياس، وعدم المناقضِ الحكمَ بأصالة الميم في تلك الأمثلة مع وجود المناقض لذلك وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها"[٩٩].

يقارن الجاربرديّ في قوله هذا بين " تَمَعْدَدَ " والأمثلة المذكورة قبله، ذاهبا إلى أنّ شذوذ تلك الأمثلة يدعو إلى شذوذ "تَمَعْدَدَ".

ولم يكن السّاكنانيّ موافقا قوله، فردّ عليه قائلا: "قال الشارحون: "إنّ الاشتقاق دلَّ على زيادة الميم في تلك الأمثلة، ولم يدلّ الاشتقاق على زيادتها في تَمَعْدَدَ"؛ فكأنّه توهّموا أنّ الاشتقاق لم يدلّ على زيادتها، ولا على أصالتها؛ فعلم أصالتها بعدم النظير، وهو باطل؛ لأنّ الاشتقاق كما دلّ على زيادة الدال آخرا دل على أصالة الميم أوّلا منه بالضرورة، فعلم زيادة الدال بالاشتقاق، وعدم النظير؛ فكذلك يعلم أصالة الميم بالاشتقاق، وعدم النظير"[١٠٠].

أمّا مَعَدٌّ، ففيه قولان: الأوّل يرى فيه أصالة الميم، قال سيبويه:" ومَعَدٌّ مثلهُ للتمعدُد، لقلة تَمَفْعُلٍ"[١٠١]. وقال ابن السراج: "فأَمَّا المِعزَى فالميمُ مِنْ نفسِ الحرفِ لقولِكَ: مَعْزٌ ومَعَدٌّ مثلهُ لقولِهم: تَمَعدَد لقلةِ" تَمَفْعَلَ " "[١٠٢]. وقال أبو عليّ الفارسيّ: "ميم " مَعَدّ " أصليّة أيضًا، لأن تَمَعْدَد إذا حُمِل على أنّه تَفَعْلَل كان أوْلى من أن يحمل على تَمَفْعَلَ، لقلة تَمفْعَلَ وكثرة تَفَعْلَلَ، والحكم للأغلب، والقياس ينبغي أن يكون على الشائع دون الشاذّ"[١٠٣].

وأجاز قطرب زيادة الميم في "معدّ" ووزنه على هذا يكون "مفعل" من عدّ الشيء يعدّه عدّا[١٠٤]، وإلى ذلك ذهب الرضيّ[١٠٥]، وقال ابن دريد: "واشتقاق معدّ من شيئين: أمّا أن يكون " مفعل " من العدد، فكأنَّه كان مَعْدَدٌ فأدغمت الدال؛ وإمّا أن يكون من المَعَدِّ، وهو اللحم في مَرجع كتِف الفرس"[١٠٦]. ورجح العكبريّ مذهب سيبويه والجمهور، فقال: "الميمُ فِي "مَعدّ" أصلٌ لقَولهم: تَمَعْدَدوا ووزنه: تَفَعْلَلوا، أَي كُونوا على أخلاقِ معد. فإنْ قلتَ قد جاءَ تَمَفْعَل نَحْو: تمدرَع وتمندَل وتَمَسْكَن. قيل: هَذَا شاذٌّ لَا يُقاسُ عَلَيْهِ على أنَّ الجيِّدَ فِيهِ :تندّل وتدرّع وتسكّن"[١٠٧].

وقد رجّح بعض الباحثين مذهب قطرب والجمهور مستدلًّا على ذلك بأنّه إن لم يكن "معدّ" من العد، فإنّه في هذه الحال من "مَعَدَ" غير المضعف، فصيّر من "مَعَدَ" إذا صار ضخما غليظا، أو يكون من "مَعَدَ" في الأرض، أي: ذهب فيها، وإن كان بمعنى الضخم الغليظ، فهو "مَعَدَ" والوصف منه "مَعْدٌ" على "فَعْلٌ" فمن أين جاء التضعيف؟ وإن كان يقصد الإلحاق فإنّه ينبغي ألا يدغم، لقولهم: "مَهْدَدٌ ومَأْجَجٌ" للفرق بين الملحق والملحق به. أمّا القائلون بأنّ "مَعَدّ" الذي هو بزنة "فعلّ" من "تَمَعْدَدَ" أم أن" تَمَعْدَدَ" منه، وقولهم: "إنّ "تَمَعْدَدَ" تشبّه بمَعَدّ" يدلّ على أن " معدّا " أسبق من "تَمَعْدَدَ" في الاستعمال[١٠٨] "وعند ذلك لا تقوم لهم حجة بقول العرب:" تَمَعْدَدَ" بثبوت الميم، وإنّما حكمها في ذلك كحكمها في "تَمَسْكَنَ". ويرى الكسائيّ أنّ "معدّا " إذا صغّر منسوبا قيل فيه: "مُعيدّيّ" بتشديد الدال كما قيل في تصغير دابة "دويبّة"، وفي هذا دليل آخر على أنّ معدّا غير "مَعْدَدَ" لأنّ "مَعْدَدَا" إنّما يصغر على "مُعيدد" كما يقال في تصغير جَعْفَر: "جُعَيْفِر". ولذلك يمكننا القول: إنّ معدّا على وزن "مَفْعَلٍ" من العدّ، وقد أدغم فيه المثلان و أدغما في نحو "مقرّ"، وإنما قالوا: "تَمَعْدَدَ" لئلا يفوت المعنى المتأتّي من وجود الحرف الزائد وهو الميم"[١٠٩].

ويقارن الجاربرديّ بين أمثلة مناقضة لمَعَدّ وهي: " تَمَسْكَنَ، وتَمَنْطَقَ، وتَمَنْدَلَ، وتَمَدْرَعَ "، ويرى أنّها من قبيل الغلط، إذ الأصل: " تندّل، وتسكّن، وتنطّق، وتدرّع "[١١٠] على توهّم الميم. وعليه يكون "تَمَفْعَلَ" معدوما. وليس كذلك، إذ إنّه قليل لا معدوم، وقد صرّح بقلّته سيبويه قائلاً: "وقد جاء تمفعلَ وهو قليل، قالوا: تَمْسَكَن، وتمدْرَعَ"[١١١].

ويقول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب: تَمَفْعَلَ الرَّجُلُ، إنما هو تَفَعَّلَ إِلَّا تَمَدْرَعَ: لبس المِدْرَعَةَ، وتَمَسْكَنَ: صار مِسْكِينًا، وتَمَنْدَلَ بالْمِنديل، وتَمَغْفَرَ وتَمَغْثَرَ: مِنْ المغافير والمغاثير، وتَمَنْطَقَ"[١١٢]. وقول ابن جنّيّ: "اعلم أنْ الميم من خواصّ زيادة الأسماء، ولا تزاد في الأفعال إلا شاذاً، وذلك نحو: تَمَسْكَنَ الرجلُ، من المسكنّة، وتَمَدْرَعَ من المِدْرعة، وتَمَنْدَلَ من المنديل، وتَمَنْطَقَ

من المنْطَقة، وتَمَسْلَمَ الرجل إذا كان يدعى زيداً أو غيره ثمَّ صار يدعى مُسْلِماً. وحكى ابن الأعرابيّ عن أبي زياد: فلان يَتَمَوْلى علينا، فهذا كله " تَمَفْعَلَ " "(١١٣).

والظاهر أن الاختلاف بين" مَعدٌّ "والأمثلة المذكورة هو أنّ مَعَدّا لم يحكم عليه بالشذوذ، كما حكم على تلك الأمثلة بأنّها من قبيل الشذوذ وتوهّم الميم، وعليه تكون الميم في" معدّ " أصليّة لحكم الاشتقاق بذلك، وليس كما ذهب إليه الجاربرديّ؛ لأنّ هناك فرقاً بينها وبين نظيراتها. وعليه يكون اعتراض الشارح مقبولاً.

الخلاصة:

تبين لنا مما سبق أن اعتراضات الساكنانيّ على الجاربرديّ اظهرت اجتهادًا وتنقيبًا عن موضع الزلل الذي كان يراه الساكنانيّ صائبًا، وهذه الاعتراضات تكشف لنا تضلعًا علميًا في ميدان اللغة كان يتمتع بها الساكنانيّ، لاشك أنه كان موفقًا سواء أ أصاب في اعتراضه عليه أم لم يصب؛ لأنه في الموضعين اجتهد.

مصادر البحث:

- **القرآن الكريم.**
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسيّ، ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، ود. رمضان عبد التواب، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٨م.
- **إصلاح المنطق،** ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت٢٤٤هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- **الأصول في النَّحو،** ابن السَّرَّاج (أبو بكر محمد بن سهل النحويّ البغداديّ، ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتليّ، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- **الأعلام،** خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥ ، أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- **اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر،** أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).
- **إيجاز التعريف في علم التصريف،** محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **الإيضاح في شرح المفصل،** ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر النحويّ، ت ٦٤٦هـ)، تح: د. موسى بناي العليليّ، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).
- **بحث في علم الاشتقاق،** عبد الله أمين، مجلة مجمع اللُّغة العربيَّة، القاهرة، مجلد١، ص٣٨١، ١٩٤٣م.

▪ **بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة**، السِّيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت، ١٩٦٤م

▪ **تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين –بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

▪ **التتمة في التصريف**، أبو عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي، تحقيق: الدكتور محسن بن سالم العميري، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، ط١ ، ١٩٩٣ م.

▪ **التعليقة على كتاب سيبويه**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

▪ **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب.

▪ **حاشية ابن الجماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب حتى باب الجمع**، أطروحة دكتوراه، فهد محمد ديب الجمل، الجامعة الإسلامية عمادة البحث العلمي والدراسات العليا_ كلية الآداب، ٢٠١٧.

▪ **الخصائص**، ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان الموصلّ، ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي نجار، دار الكتب المصريّة، مصر، (د.ت).

▪ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

▪ **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت ٣٢٨ هـ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، الجمهورية العراقية وزارة الثقافة دار الرشيد للنشر ١٩٧٩، رقم الإيداع ١٥٢٦

▪ **سر صناعة الإعراب**، ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان الموصليّ، ت ٣٩٢هـ)، تح: د. حسن هنداويّ، (د.ت)، (د.ط).

▪ **السلوك لمعرفة دول الملوك**، المقريزي: تقي الدين أبو العباس احمد بن علي العبيدي (ت٨٤٥هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٨هـ–١٩٩٧م).

▪ **شرح التسهيل**، ابن مالك (جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله، ت ٦٧٢هـ)، تح: د.عبد الرحمن السَّيِّد، ود.محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، مصر، ١٩٩٠م.

▪ **شرح تصريف العزي**، العلامة الفقيه إمام العربية والبيان والمنطق سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الهروي الخراساني الحنفي (ت ٧٩١هـ)، تحقيق: محمد جاسم المحمد ، دار المنهاج، ط١، ٢٠١١.

▪ **شرح الرضيّ على شافية ابن الحاجب**، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،١٩٨٢

▪ **شرح الشافية في التصريف**، السيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار المتوفى سنة ست وسبعين وسبعمائة، قد حلى هامشه بالشرح المنسوب إلى فاضل العصام، طبع في مطبعة أحمد كامل، استانبول، ط٢.

▪ **شرح الشافية**، الجاربرديّ (ت ٧٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: حسين عيدان مطر، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩م.

▪ **شرح الشَّافية**، الخضر اليزديّ (ت بعد٧٢٠هـ)، تح: حسن أحمد الحمدو العثمان، أطروحة الدكتوراه، كليّة اللُّغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

▪ **شرح المفصل للزمخشري**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

▪ **شرح شافية ابن الحاجب**، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (اطروحة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م.

▪ **طبقات الشافعية**، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ)، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب –بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.

▪ **العقد المُذْهب في طبقات حملة المذهب:** ابن الملَقّن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن احمد الأندلسي التكروري (ت٨٠٤هـ) حققه وعلق عليه أيمن نصر الأزهري، ط١، دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٧هـ–١٩٩٧م).

▪ **علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري**، الدكتور مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، ط١، ٢٠١٢.

▪ **العين**، الفراهيديّ (الخليل بن أحمد، ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، (د.ن)، (د.ت).

▪ **القاموس المحيط**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

▪ **قلائد النحر في وفيات أعيان الدهر**: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن احمد الهجراني الحضرمي (ت٩٤٧هـ) عني به بو جمعة مكري وخالد زراري، ط١، دار المنهاج، جدّة (١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م).

▪ **الكافية في شرح الشافية**، محمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني الساكنانيّ(ت ٧٣٤ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي، أطروحة دكتوراه، الملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧ هـ – ١٤١٨ هـ.

▪ **الكامل في اللُّغة والأدب**، المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد الأزديّ، ت٢٨٥هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، وزارة الشؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعوديّة، (د.ت).

▪ **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

▪ **كتاب السبعة في القراءات**، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف –مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

▪ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي –بيروت، ط٣ – ١٤٠٧ هـ.

▪ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله، ت ١٠٦٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩م.

▪ **الكناش في فني النحو والصرف**، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب– القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥ م.

▪ **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)،المحقق:د.عبد الإله النبهان، دار الفكر –دمشق، ط١، ١٤١هـ ١٩٩٥م.

▪ **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر –بيروت، ط٣ – ١٤١٤ هـ.

▪ **ليس في كلام العرب**، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩.

▪ **مجموعة الشَّافية في علمي التصريف والخط**، الجاربرديّ(ت٧٤٦هـ)، ونقره كار(ت٧٧٦هـ)، وابن جماعة(ت٨١٩هـ)، الأنصاريّ(ت٩٢٦هـ)، والكرمينيّ (ت١٠١٦هـ)، تح: محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، (د.ت).

▪ **المخصص**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي –بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

▪ **المسائل العضديات**، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب– مكتبة النهضة العصرية،ط١، ١٩٨٦.

▪ **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله الهمدانيّ، ت٧٦٩هـ)، تح: د.محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م

▪ **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة –مصر، ط١.

▪ **معجم المؤلفين**، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

▪ **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**: طاش كبرى زاده، احمد بن مصطفى (ت٩٦٨هـ) مراجعة وتحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مكتبة الاستقلال الكبرى، القاهرة (د.ت).

▪ **المفتاح في الصرف**، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب – جامعة اليرموك – إربد – عمان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م).

▪ **المفصل في علم العربية** ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. فخر صالح قدارة، المكتبة الوطنية، دار عمار، ط١، ٢٠٠٤م.

▪ **المقتضب**، المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد الأزديّ، ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٩٩٤م.

▪ **الممتع في التصريف**، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، ط١ ، ١٩٨٧ م.

▪ **المنصف لكتاب التصريف**، ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان الموصلّ، ت ٣٩٢هـ)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٩٥٤م.

▪ **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، د . ط ، ١٩٨٠ م.

▪ **النُّجوم الزَّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ابن تغري (جمال الدين يوسف برديّ، ت٨٧٤هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩٢م.

▪ **النَّشر في القراءات العشر**، الجزريّ (أبو الخير محمد بن محمد، ت٨٣٣هـ)، تح: علي محمد الضَّباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلميَّة، بيروت، (د.ت).

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية –مصر، د. ت. ط.

الهوامش

(١) الكافية في شرح الشافية: ١.

(٢) ينظر: شرح الشافية، الجاربرديّ، مقدمة المحقق: ١٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٨.

(٤) ينظر: على سبيل المثال: ٢٦٦، و٦٠٦، و٦١٨.

(٥) ينظر على سبيل المثال: ١٢٣، و١٢٨، و١٣٠، و٢٥٦.

(٦) المصدر نفسه: ١.

(٧) ينظر: ترجمته في: الأعلام: ٧/ ١٨٢، ومعجم المؤلفين: ١٢/ ١٩٨، وكشف الظنون:٢/ ١٣٧٠.

(٨) ينظر: شرح الشافية، الجاربرديّ، مقدمة المحقق: ١٧.

(٩) ينظر ترجمة الجاربرديّ في: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: ٤/ ٢٣١، وطبقات الشافعية: ٣/ ١٠، والعقد المذهب: ٤٠٦، والسلوك لمعرفة دول الملوك: ٤/ ٢٠، والدرر الكامنة: ١/ ١٤٢–١٤٣، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ١٠/ ١٤٥، وبغية الوعاة: ١/ ٣٠٣، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر: ٦/ ٢٦٠، ومفتاح السعادة: ١/ ١٤٢.

(١٠) القِدْح –بالكسرة: السهم قبل ان يُراش، والقدح قِدْح المَيْسِر. ينظر: اللسان: ٢/٥٥١.

(١١) لم أهتد إلى قائله في المصادر التي راجعتها.

(١٢) شرح الشافية، الجاربرديّ:١٦٣–١٦٤.

(١٣) الكافية في شرح الشافية: ١.

(١٤) سورة يونس: ١٠١. وينظر: السبعة في القراءات: ١٧٥.

(١٥) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٣٧٦.

(١٦) الكافية في شرح الشافية: ٤٨٩– ٤٩٠.

(١٧) ينظر: المفصل: ٤٩٥، وشرح المفصل: ٥/٥٠٠.

(١٨) قرأها عاصم وحمزة بكسر اللام، ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٥.

(١٩) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠٧.

(٢٠) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢٥٣.

(٢١) الكافية في شرح الشافية: ٢٢٦.

(٢٢) ينظر: الكتاب، ٤/ ٩٥، والمفصل: ٣٠٧، التتمة في التصريف: ٢٣٥، والإيضاح في شرح المفصل:١/ ٦٦٨،

وشرح الشافية، نقره كار: ٦١، ومجموعة الشافية في التصريف والخط: ١/ ٣٢٠.

(٢٣) ينظر: الكشاف: ٥٨٢/٤.

(٢٤) سورة الملك: ٢٢.

(٢٥) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢١٢.

(٢٦) الكافية في شرح الشافية: ١٣٢.

(٢٧) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ١١٨.

(٢٨) شرح التسهيل: ٣/ ٤٥٠.

(٢٩) ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٥.

(٣٠) همع الهوامع: ٣/ ٢٦٦.

(٣١) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢٤٥.

(٣٢) الكافية في شرح الشافية: ٢١٢.

(٣٣) المفتاح في الصرف: ٦٥.

(٣٤) شرح الشافية، الرضيّ: ١/ ١٧٨.

(٣٥) شرح الشافية، ركن الدين: ١/ ٣٠٩.

(٣٦) شرح الشافية، اليزدي: ١/ ١١٣.

(٣٧) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط:١/ ٣٠٨.

(٣٨) نفسه: ١/ ٣٠٨.

(٣٩) ينظر: المفصل في علم العربية: ٢٨٠، وإيجاز التعريف: ٧١، وهمع الهوامع: ٣/ ٣٢٥.

(٤٠) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢٠٨.

(٤١) ينظر: الكافية في شرح الشافية: ١٢٤.

(٤٢) المصدر نفسه: ١٢٤– ١٢٥.

(٤٣) العين، (رحب): ٣/ ٢١٥.

(٤٤) تهذيب اللغة، (رحب): ٥/ ١٨.

(٤٥) القاموس المحيط، (رحب): ٨٨.

(٤٦) ينظر: شرح الشافية، الرضيّ: ٧٦/١.

(٤٧) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢٢٦.

(٤٨) الكافية في شرح الشافية: ١٦١– ١٦٢.

(٤٩) ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ١٠٢.

(٥٠) الكتاب: ٤/ ١٠٥.

(٥١) الكامل:١٦٠/٢.

(٥٢) المقتضب:٢٩٢/١.

(٥٣) المسائل العضديات:١٥٦.

(٥٤) ينظر: اصلاح المنطق:٢١٧، ومعاني القران وإعرابه،الفراء: ١١٣/٢، ولسان العرب(أبى): ٣/١٨، وتهذيب اللغة (أَبَى):٦٠٤/١٥، وشرح تصريف العزي في فن الصرف:٣٢.

(٥٥) ينظر: الخصائص:٣٣٣/١، ٣٧٦، ٣٨٣، وينظر:المخصص،(باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال)

(٥٦) ينظر: شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢٢١.

(٥٧) التوبة/٣٢.

(٥٨) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢١٠.

(٥٩) الكافية في شرح الشافية: ١١٣– ١١٤.

(٦٠) شرح الشافية، الرضيّ: ١/ ٧٠.

(٦١) شرح الشافية، ركن الدين: ١/ ٢٤٠.

(٦٢) اقتطاف الأزاهر والنقاط الجواهر: ٤٩.

(٦٣) الكناش في فني النحو والصرف: ٢/ ٦١.

(٦٤) شرح الشافية، اليزديّ: ١/ ٥٤.

(٦٥) حاشية ابن جماعة: ٣٥٨.

(٦٦) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ٢١٦/١.

(٦٧) ينظر: المصدر نفسه:٢١٦/١.

(٦٨) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢١٠.

(٦٩) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢٢١.

(٧٠) الكافية في شرح الشافية: ١٤٥.

(٧١) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربرديّ لشافية ابن الحاجب، حتى باب الجمع: ٣٥٨.

(٧٢) شرح الشافية، ركن الدين: ١/ ٢٦٠.

(٧٣) شرح الشافية، اليزديّ: ١/ ٧٢.

(٧٤) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ١/ ٢٤١.

(٧٥) المصدر نفسه: ٢٤١.

(٧٦) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٢٠٧.

(٧٧) الكافية في شرح الشافية: ١١٦.

(٧٨) الكتاب: ٤/ ٦٨.

(٧٩) تاج اللغة وصحاح العربية(خصم): ٥/ ١٩١٣. (خصم)

(٨٠) شرح المفصل: ٤/ ٤٣٥.

(٨١) الممتع في التصريف: ١/ ١٧٤.

(٨٢) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٥١٤.

(٨٣) الكافية في شرح الشافية: ٧٠٠– ٧٠٢.

(٨٤) شرح المفصل: ٥/ ١٩١.

(٨٥) شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٧٢.
(٨٦) شرح الشافية، الرضيّ: ٣/ ٩.
(٨٧) ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٢٨- ٥٢٩.
(٨٨) المساعد على تسهيل الفوائد: ٤/ ٢٨٤.
(٨٩) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: ١٤٩.
(٩٠) المصدر نفسه: ١٤٩.
(٩١) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٩.
(٩٢) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية (قوس): ٣/٩٦٧.
(٩٣) شرح الشافية، الجاربرديّ: ١٩٧.
(٩٤) الكافية في شرح الشافية: ٤٥- ٤٦.
(٩٥) ينظر: شرح الشافية، الجاربرديّ: ١٧٩.
(٩٦) شرح الشافية، الجاربرديّ: ١٩٧.
(٩٧) الكتاب: ٣/ ٣٤٦.
(٩٨) ينظر قوله في كتاب الأصول في النحو: ٣/ ٣٣٦.
(٩٩) شرح الشافية، الجاربرديّ: ٤٤٣.
(١٠٠) الكافية في شرح الشافية: ٥٩٧.
(١٠١) الكتاب: ٤/ ٣٠٨.
(١٠٢) الأصول في النحو: ٣/ ٢٣٧.
(١٠٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ٤/ ٢٨٢.
(١٠٤) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ١٢٦.
(١٠٥) ينظر: شرح الشافية، الرضيّ: ٢/ ٣٣٧.
(١٠٦) الاشتقاق: ٣٠-٣١.
(١٠٧) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٥٧.
(١٠٨) ينظر: علم التصريف عند العكبري: ١٣٦- ١٣٧
(١٠٩) علم التصريف عند العكبري: ١٣٧.
(١١٠) ينظر: المنصف: ١٠٧.
(١١١) الكتاب: ٤/ ٢٨٦.
(١١٢) ليس في كلام العرب: ٥٦.
(١١٣) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٣٢-٤٣٣.